

## أزمة المديونية الخارجية و طريقة معالجتها بالجزائر. المحور الخامس: عرض تجارب بعض الدول في إدارة الأزمات

أ. فروخي خديجة  
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية  
و علوم التسيير – جامعة البليدة 02

[Ferroukhi\\_khadidja@yahoo.fr](mailto:Ferroukhi_khadidja@yahoo.fr)

أ.د خالد الخطيب  
مركز البحث و تطوير الموارد البشرية  
رماح - الأردن

[khalid\\_51@hotmail.com](mailto:khalid_51@hotmail.com)

### ملخص:

تعرّضت أغلب البلدان النامية و من بينها الجزائر إلى أزمة مديونية خارجية جرّاء بعض العوامل المشتركة بينها، كنيهلها استقلالها السياسي في فترات متقاربة – سنوات الستينات في أغلبها- و كذا اعتمادها على المحروقات كمورد أساسي لها، و ممول رئيسي لمشاريعها التنموية و التقلبات التي مسّت أسعارها، إلا أنّ الجزائر كانت من بين أسرع الدول تخلصاً من هذه الأزمة و هذا عن طريق مجموعة من الاتفاقات مع الدول الدائنة و كذا بفضل تطبيقها نوعين من برامج الإصلاح الاقتصادي و تغيير سياستها الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: مديونية، مبادلات، خدمة الدين، إعادة الجدولة، أسعار النفط.

### Résumé :

La plupart des pays en voie de développement ont connu une crise de dette extérieure à cause de certains facteurs communs entre eux, comme avoir leur indépendance dans des périodes proches – généralement dans les années soixante – ainsi que leur dépendance aux hydrocarbures comme source principale pour financer leurs projets de développement et les fluctuations qui ont touché leurs prix, sauf que l'Algérie était parmi les premiers pays à sortir de cette crise, et ce à travers un ensemble d'accords avec les pays créanciers et grâce à l'application de programmes de réformes économiques, et le changement de sa politique économique.

### مقدمة:

بعد أزمة الكساد التضخمي و الأزمات المصاحبة لها التي مسّت العالم الرأسمالي، و مع تراجع الطلب على الاستثمار و انخفاض معدلات الربح، فإن البلدان الرأسمالية شرعت في البحث عن طريقة لتشغيل أموالها المجمدة بغرض الحصول على فوائد عالية، حيث تم تشغيل هذه السيولة في البلدان النامية بأسعار فائدة مرتفعة ما نتج عنه تراكمات نقدية ضخمة. و بالنسبة للبلدان النامية، فمع بداية سنوات الستينات و نيل معظم هذه البلدان استقلالها السياسي، فقد شرعت منذ استقلالها في التصنيع و محاولة تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة، لكن و مع عدم توفر رؤوس الأموال اللازمة لهذه العملية فإنها اتجهت نحو الاستدانة من البلدان الرأسمالية بمعدلات فائدة مرتفعة، ما رجع سلباً على الاقتصاد الوطني لهذه البلدان. بالتالي فإن أزمة المديونية الخارجية هي ناتج العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية. وقد وقعت الجزائر كغيرها من البلدان النامية في أزمة المديونية الخارجية جراء العديد من العوامل الداخلية و الخارجية، التي كانت لها آثارا وخيمة على الاقتصاد الجزائري. و من هذا المنطلق فإن السؤال الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة هو الآتي:

### ما هي الطريقة التي انتهجها الجزائر لمعالجة أزمة المديونية الخارجية؟

و للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا معالجة الموضوع من خلال النقاط الآتية:

- I. ماهية المديونية الخارجية.
- II. إدارة الديون الخارجية في البلدان النامية.
- III. معالجة أزمة المديونية الخارجية بالجزائر.

### I. ماهية المديونية الخارجية:

بعد الحرب العالمية الثانية نالت العديد من الدول النامية استقلالها السياسي، فسارعت بذلك حكوماتها إلى تطبيق سياسات تنموية تطلبت رؤوس أموال كبيرة رغم أن معظم هذه الدول كانت تعاني من عدم كفاية المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية، مما شجعها على اللجوء إلى التمويل الخارجي و الاعتماد عليه، من أجل تسريع عملية التنمية.

#### 1. تعريف المديونية الخارجية:

يرى البعض أن المقصود بالدين الخارجي أنه تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، و التي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملة الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع و الخدمات إليها. و يكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد و المؤسسات الخاصة. يلاحظ أن هذا التعريف يستبعد القروض التي تكون مدتها أقل من السنة، مع العلم أن القروض قصيرة الأجل، ارتفع الطلب عليها خلال الأزمة المالية الحادة لعام 1986 بالنسبة للجزائر، و عام 1982 بالنسبة لمجموعة البلدان النامية<sup>1</sup>.

حددت مجموعة عمل دولية متعدّدة الأطراف (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية) سنة 1988 المديونية و الديون الخارجية على أنها قيمة الالتزامات القائمة و المورّعة، في أي فترة من الزمن، للمقيمين في دولة معيّنة لغير المقيمين، لدفع الأساس مع أو بدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس.

و هذا التعريف الواسع للديون الخارجية يتطلّب نظام مرّن لتدوين و إدارة الديون، و يتطلّب المعرفة الكاملة لكافة الالتزامات المالية الخارجية للدولة، و التي تشمل ديون الحكومة، ديون البنك المركزي، و ديون المؤسسات العامة و الخاصة المضمونة أو غير المضمونة من طرف الحكومة، و تشمل كذلك العمليات المالية الأخرى للأعوان الاقتصاديين، مثل الاستثمار المباشر<sup>2</sup>.

## 2. أسباب تفاقم أزمة المديونية الخارجية:

يمكن أن نرجع أسباب تفاقم المديونية الخارجية إلى أسباب خارجية و أخرى داخلية، أي أسباب ترجع إلى الدائن و أخرى إلى المدين.

### أولاً: أسباب خارجية (أسباب متعلقة بالدائن):

أهم العوامل الخارجية المباشرة التي تقف وراء تفاقم و انفجار الأزمة، هي:

أ- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية: إن تركّز الاقتراض بالدولار أدى إلى تحمل الدول النامية أسعار فائدة عالية و أسعار صرف مرتفعة نظراً لقوة الدولار آنذاك، بحيث كان للارتفاع الكبير في أسعار الفائدة الحقيقية التي اقترضت بها مجموعة الدول المدينة دوراً حاسماً في تفاقم مشكلة الديون.

ب- تغيرات أسعار النفط: مع قيام الثورة الإيرانية نتج عجز في الإنتاج العالمي بمقدار 2.5 مليون برميل يومياً فارتفعت الأسعار إلى مستويات تجاوزت 20 دولاراً للبرميل، و تعززت في تصاعدها مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في العام 1980، حتى ارتفعت الأسعار إلى 35 دولاراً للبرميل. ثم تراجعت بعدها إلى مستوى 6 دولارات للبرميل وظلت تتراوح بين ذلك و 10 دولارات للبرميل إلى العام 1987. ومع انتهاء حرب الخليج الأولى - أي الحرب العراقية الإيرانية - استقرت الأسعار عند مستوى 16 دولاراً للبرميل. و بعد اشتعال حرب الخليج الثانية ارتفعت عند مستوى 24 دولاراً. ثم تراجعت بمجرد تحرير الكويت و استقرت عند مستوى 13 إلى 15 دولاراً للبرميل، و هذه هي أدنى قيمة لأسعار النفط سجلت في التاريخ إذا أخذنا معامل التضخم في الحسبان فإنها في هذه القيمة هي في حدود دولار للبرميل<sup>3</sup>.

سنتطرق فيما يأتي إلى أثري ارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها، و انعكاسهما على تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية :

z. أثر ارتفاع أسعار النفط في السبعينات: إن ارتفاع أسعار النفط بدأ عام 1973 و أسهم في تطور عوائد النفط بشكل كبير، ما أدى إلى حصول تضخم في أسعار السلع المصنعة التي تصدرها الدول الصناعية. و هذا التضخم بدوره انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية غير النفطية؛ التي كان عليها أن تتحمل

<sup>1</sup> فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 26.

<sup>2</sup> عيسى محمد الغزالي، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 30، 2004، ص 5.

<sup>3</sup> عبيدلي العبيدلي، أسباب و تاريخ ارتفاع أسعار النفط، جريدة بحرينية، العدد 1723، 26 ماي 2007.

عبء الأثر السلبي المزدوج لارتفاع أسعار النفط و السلع الصناعية معاً، ما سبب عجزاً كبيراً في الموازين التجارية لهذه الدول، و الذي دفعها بدوره إلى مزيد من الاقتراض الخارجي.

**ii. أثر انخفاض أسعار النفط في الثمانينات:** شهد عام 1986 انعطافاً كبيراً في سوق النفط العالمي، حيث أفرزت الأزمة النفطية بعد عام 1983-1985 قيام ما سمي بالسوق الفورية، و أصبح سوق النفط بيد الدول الصناعية و المشترين بدلاً من أن تتحكم به الدول المنتجة للنفط. و لا شك أن هذا الانخفاض الحاد في أسعار النفط قد أثر تأثيراً سلبياً بالغاً على اقتصاديات البلدان المنتجة و المصدرة للنفط، متسبباً بدوره في تقلص القدرة الشرائية لها مما انعكس سلبياً كذلك على حجم مبادلاتها التجارية خاصة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة.

1

**ت- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:** على الرغم من تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان النامية في عقد السبعينيات، فإننا نلاحظ استمرار هذا التدهور في الثمانينيات وذلك حين تدهورت أسعار المنتجات الأولية بما فيها المحروقات. هذا ما أدى بالعديد من البلدان النامية إلى خسارة نسب معتبرة من ناتجها المحلي الإجمالي فخرست مورداً هائلاً، و الذي انعكس سلبياً على موازين المدفوعات؛ و بالتالي على طلب التمويل الخارجي و ما ينتج عنه من أعباء خدمة الدين.

**ث- آثار الركود الاقتصادي على البلدان الرأسمالية خلال السبعينيات:** مع مطلع الثمانينات تأثرت الاقتصاديات الرأسمالية بركود اقتصادي، و قد صاحب هذا الركود انخفاض كبير في حركة التجارة الدولية و قد أدى هذا إلى انخفاض الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية ما أثر على اقتصادها، فقامت برفع أسعار صادراتها إلى البلدان النامية بعد عدم تمكنها من التصدير إلى البلدان الرأسمالية. و في الوقت نفسه تزايدت مدفوعات خدمة الديون و تزايدت صعوبات الاقتراض الخارجي، الأمر الذي دفع البلدان النامية و خاصة بلدان أمريكا اللاتينية إلى اللجوء إلى القنوات عالية التكلفة كالبنوك التجارية.

**ج- تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات البلدان النامية:** من أجل مواجهة نمو الاستيراد من البلدان النامية، قامت الدول الصناعية بوضع العراقيل أمام دخول منتجات الدول النامية إلى أسواقها، كالقيام بفرض رسوم جمركية عالية على مستورداتها من هذه الدول و بخاصة السلع الصناعية، و تحديد الكميات المستوردة.<sup>2</sup>

**ثانياً: أسباب داخلية (أسباب متعلقة بالمدين):**

من الأسباب الداخلية التي أدت إلى تعقد أزمة المديونية الخارجية نذكر:

**أ- الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي:** و سببه هو انخفاض حجم الدخول النقدية، الإسراف في الإنفاق العام و شيوع أنماط استهلاكية غير رشيدة، و كذا زيادة عدد السكان بشكل كبير.

**ب- غياب السياسات السليمة لعملية التنمية:** فقد ركزت معظم برامج التنمية على زيادة معدلات الاستثمار، دون أن تعطي الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و التنظيمية و السياسية الأخرى الأهمية التي تستحقها. فمعظم البلدان النامية اختارت أنماطاً معينة للتصنيع، لا تتلاءم مع واقع هذه الدول من ناحية، و لا تساعد على إيجاد طريقاً لنموها الذاتي المستقل من ناحية أخرى.

**ت- سوء التسيير:** إن جانباً معتبراً من هذه القروض تم بطريقة أو أخرى تبديده في أغراض غير إنتاجية.

**ث- تهريب رؤوس الأموال من البلدان النامية:** انتشرت ظاهرة تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج في معظم البلدان النامية خلال عقد السبعينيات و بداية الثمانينات، أي مع نمو الطلب على الديون الخارجية لهذه البلدان، و بالطبع فقد انعكست هذه الظاهرة سلباً على الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية.

**ج- التضخم المحلي و تدهور أسعار الصرف:** هناك علاقة وثيقة بين التضخم المحلي و تزايد الديون

الخارجية في البلدان النامية، فالتضخم يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات لأنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار المستوردات، و مقابل ذلك تنخفض أسعار الصادرات المحلية إلى الخارج. ما ينعكس سلباً على الموازين التجارية. كما يتسبب التضخم المحلي من جهة أخرى، في تدهور أسعار صرف العملة المحلية، و يقود إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، و يعمل أيضاً على عرقلة انسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة. و كل هذا

<sup>1</sup>فضيلة جنوحات، مرجع سابق، ص ص 56، 57.

<sup>2</sup>فضيلة جنوحات، مرجع سابق، ص ص 58-61، بتصرف.

يقود إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات. و تضطر الدول للاستدانة الخارجية، لتمويل العجز المتزايد في الحساب الجاري.

**عدم وجود جهاز مركزي موحد يشرف على الاقتراض الخارجي:** من المعلوم أن حجم الدين الخارجي و تركيبه، ليس إلا انعكاسا لهيكل الدخل القومي و تركيبه و معدلات نموه و توازناته المختلفة. لذلك فإن إدارة الدين الخارجي ليست إلا إدارة لهذه المتغيرات، و لهذا فإن الإطار المؤسسي لإدارة الديون الخارجية لا ينفصل عن الإطار العام للاقتصاد الوطني. كما أن أزمة ديون البلدان النامية كشفت عن ضعف الهياكل المؤسسية أو غيابها عن إدارة السياسات الاقتصادية فيها. فيلاحظ أن دولاً كبيرة متوسطة الدخل عجزت عن معرفة حجم ديونها الخارجية عند انفجار الأزمة عام 1982. و لكي تطلع هذه الدول على حجم ديونها و تكوينها استغرق العمل بذلك ثلاث سنوات، و بالطبع فإن تعدد الجهات المشرفة على تجميع البيانات المتعلقة بالقروض الخارجية من شأنه أن يتسبب في عدم دقة الأرقام و الإحصائيات<sup>1</sup>.

## II. إدارة الديون الخارجية في البلدان النامية:

أمام أزمة المديونية الخارجية، هناك بعض الإجراءات المتفق عليها للإدارة الجيدة للديون الخارجية للبلدان النامية، و مجموعة من المبادئ التي سنشير إليها من خلال هذا العنصر.

### 1. تنظيم الديون الخارجية:

تعتبر عملية إعادة تنظيم الديون الخارجية إحدى الخصائص الجيدة للمديونية الخارجية، حيث يمكن للدولة المدينة أن تقوم بإعادة هيكل المديونية أو تحويلها، لتجنب العجز عن الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية. و تعرف إعادة تنظيم المديونية على أنها اتفاق ثنائي بين الدائن و المدين لتغيير الشروط المتفق عليها لخدمة المديونية. و من طرق إعادة تنظيم المديونية الخارجية نذكر:

**أولاً: إعادة الجدولة:** و تعني التأجيل الرسمي لخدمة الدين و تطبيق آجال ميسرة للمبلغ المؤجل. و يتم هذا عبر استبدال أداة مديونية بأخرى كما في حالة إعادة التمويل و مبادلة الديون أو تغيير حدود و شروط العقود القائمة ما بين الدائن و المدين. و قد تتم إعادة الجدولة عبر إعادة جدولة التدفقات أو إعادة جدولة المخزون. تشمل الحالة الأولى إعادة جدولة خدمة دين مستحق أما الحالة الثانية فتشمل خدمة دين غير مستحقة بعد إضافة المستحقات المؤجلة.

**ثانياً: إعادة التمويل:** تشمل استبدال أداة دين قائمة بما في ذلك المتأخرات بأداة أو أدوات أخرى مثل تحويل مجموعة من ديون التصدير إلى دين واحد. و قد تشمل أيضاً استبدال أداة دين بأداة أخرى مثل السند أو استبدال سندات قائمة بسندات جديدة.

**ثالثاً: السماح:** هو الإلغاء الطوعي لجزء من الديون أو كلها في إطار ترتيبات ما بين الدائن و المدين. و لكن إلغاء الفوائد المستقبلية و غير المستحقة في وقتها لا يعتبر سماحاً.

**رابعاً: تحويل الدين:** تتمثل عملية تحويل الدين في استبدال الدين بدين آخر أو بأداة مالية محددة و تضم هذه العملية تغيير الدين بالعملة الأجنبية إلى التزامات مالية محددة بالعملة المحلية و بسعر خصم، و بذلك يعتبر الدين مسدداً و تتحول الذمم المالية إلى شكل آخر.

**خامساً: إعادة شراء الدين و الدفع المسبق:** تتمثل هذه العملية في إعادة شراء أو الدفع النقدي لدين بشروط جديدة متفق عليها ما بين الدائن و المدين، و عندما يتم شراء القيمة الإسمية للدين بخصم، فإن الدفع المسبق يسمى إعادة شراء. و يمكن للمدين أن يدخل السوق الثانوية و يشتري دينه بسعر خصم.

**سادساً: تخفيض الدين:** عندما تتم مبادلة الدين الرسمي بأسهم أو حسابات أموال تستخدم في عمليات التنمية، فإن الفرق بين الدين الذي تمت مبادلته و الأموال المقدمة يمكن اعتبارها تخفيضاً للدين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>أفضلية جنوحات، مرجع سابق، ص 64-72، بتصرّف.

<sup>2</sup>عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق، ص 19، 20

## 2. المبادئ الأساسية لتسيير الديون الخارجية:

يعني تسيير الديون الخارجية مجموع السلوكيات التي يقوم بها المقترض، والتي تعطي صورة حسنة للمدين لدى الدائنين. و من المبادئ التي تؤدي إلى التسيير الفعال للديون الخارجية نذكر:

**أولاً: خلق الفائض في الميزان التجاري:** مهما يكن نوع التمويل الخارجي، فإن وفاء الدولة بالتزاماتها تجاه هذا التمويل أي الوفاء بأقساط الديون و الفوائد و خدمة هذه الأقساط في وقتها المحدد، يتطلب وجود فائض في الميزان التجاري للدولة المعنية. و لهذا يجب أن تلعب سياسة الاقتراض الأجنبي دوراً هاماً في تحقيق هذا الفائض، عن طريق مساهمتها في نمو و زيادة الصادرات و تخفيض الواردات. و من هنا، لا بد من التفرقة بين القروض الخارجية المنتجة، و القروض الخارجية غير المنتجة.

**ثانياً: الهيكل التركيبي للديون الخارجية:** فمن أجل التسيير الجيد و الفعال للمديونية يجب على المقترض أن يحدد طبيعة الهيكل التركيبي للديون الخارجية، أي توزيع هذه القروض فيما بين القروض الرسمية الميسرة (سواء من الحكومات أو من الهيئات الدولية المتعددة الأطراف) و بين القروض الصعبة المبرمة مع جهات خاصة (التسهيلات المصرفية و تسهيلات الموردين) مثل الديون قصيرة الأجل، التي لا توجد فترة سماح بها، و سعر فائدها يكون مرتفعاً. و من المفروض أن يتحكم المسير الفعال في هيكله مناسبة للديون الخارجية.

**ثالثاً: تحديد مستوى أقصى للديون:** تظهر فعالية التسيير الجيد في تحديد مستوى أقصى للديون الخارجية و محاولة التوفيق بين الأهداف الاقتصادية للتنمية و العجز المالي و تحديد الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه في الاقتراض الخارجي. إن الاعتماد على الاقتراض الخارجي يجب أن يبقى في حدود قدرة البلد على تسديد أصل الديون و الفوائد. و هذا يتطلب من المسؤولين عن إدارة الديون، وضع إستراتيجية استئانة مدروسة و مفصلة فيما يخص تحديد مستوى الدين القائم، و تركيب استحقاقاته، و تسلسل المدفوعات الخارجية<sup>1</sup>.

### III. أزمة المديونية الخارجية بالجزائر:

لقد برزت أزمة المديونية في الجزائر سنة 1986، عندما عجزت عن الوفاء بمستحقات ديونها الخارجية، مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات و الميزانية العامة، و ظهور حالة من الركود الاقتصادي، الأمر الذي حتم عليها القبول بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي.

## 1. أسباب المديونية الخارجية بالجزائر:

هناك أسباب عديدة ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية بالجزائر منها أسباب داخلية و أخرى خارجية، سنتطرق في هذا العنصر إلى الداخلية منها فقط كون الجزائر مثل غيرها من البلدان التي عرفت أزمة مديونية كانت تقريبا معرّضة لنفس الظروف الخارجية، و من أهم الأسباب الداخلية نذكر:

أ- **ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر:** و يتجلى ذلك في الخطط التنموية التي شهدتها

الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات و نموذج التصنيع الجزائري المعتمد آنذاك (نموذج الصناعات المصنعة) و ما تطلبه ذلك من استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية. إن ظاهرة اللجوء إلى القروض الخارجية قد بدأت تأخذ أهمية حاسمة منذ بداية انطلاق المخططات التنموية، فقد أولى راسمو السياسة الاقتصادية أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار، دون أن يولوا أي اهتمام للنتائج التي تتمخض عن عمليات الاستثمار. هذا و لا ننسى ما رافقها من توسيع في الجهاز الإداري الذي تزايدت مصروفاته بصورة غير معقولة، قد شكلت إحدى الأسباب الهامة في تزايد المديونية الخارجية. كما أن التأخير الذي حصل في تنفيذ الاستثمارات عن موعدها المحدد، قد شكل هو الآخر عاملاً هاماً ساهم في مضاعفة قيمة تلك الاستثمارات، كما أن كثيراً من المشاريع الاستثمارية لم تكن تخضع لدراسة جيدة، مما أدى إلى عدم التكفل بتلك الاستثمارات الضخمة.<sup>2</sup>

ب- **عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي:** و يعود هذا إلى غياب جهاز مركزي على مستوى الاقتصاد الوطني يمكن للمؤسسات المقترضة الرجوع إليه قبل إبرام عقد القرض لمراجعة شروطه و الالتزامات الناتجة عنه حتى يتم احترام السقف المحدد. فمن الواضح أن الاتصال المباشر و غير المنسق للمؤسسات الوطنية

<sup>1</sup> فضيلة جنوحات، مرجع سابق، ص 37، 38، بتصرف.

<sup>2</sup> الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية بالجزائر أسبابها و آثارها، مجلة العلوم دار الهدى، عين مليلة، العدد 12، ديسمبر 1999، ص 98، 99، بتصرف.

بالسوق المالية الدولية أدى إلى تشتت السياسة المالية مما انعكست على تضخيم تكاليف مختلف المخططات و

أدى هذا بدوره إلى زيادة المديونية الخارجية لتبلغ مستوى يصعب التحكم فيه.<sup>1</sup>

**ت- النمو الديمغرافي المرتفع:** يعتبر النمو الديمغرافي المرتفع في الجزائر و الذي وصل إلى 3.2 % سنويا من بين الأسباب الداخلية الهامة التي ساهمت بصورة مباشرة في تزايد حجم المديونية الخارجية، حيث تسبب هذا العامل في تزايد الحاجة للغذاء و الصحة و السكن و غيرها، التي عجز الاقتصاد الجزائري على تلبيتها بالاعتماد على موارده الداخلية.

**ث- ضعف نتائج الاستثمار الوطني:** إن ضعف نتائج الاستثمار المتحققة في الاقتصاد الجزائري قد شكلت إحدى الأسباب الهامة في تزايد المديونية الخارجية، فحصول الصادرات من العملات الأجنبية أصبحت لا تكفي لتغطية الواردات من السلع و الخدمات و تسديد خدمات المديونية الخارجية، و هو ما زاد من اعتماد الجزائر على القروض الخارجية لتغطية النقص الحاصل في الموارد المحلية و معالجة المصاعب المالية التي تواجهها. إن ضعف هذه النتائج إنما يدل على أن الطريقة التي تمت بها عملية تسيير القروض الخارجية للجزائر لم تكن فعالة، و تمت بدون ضوابط تحدد الاستفادة منها.<sup>2</sup>

**ج- التضخم:** و تعتبر هذه الظاهرة التي خربت و بقوة اقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة التي تعاني من أزمة هيكلية عميقة منذ بداية السبعينات من القرن الماضي قد انتقلت إلى بلدان العالم الثالث و إلى الجزائر بصفة خاصة عبر العديد من القنوات أهمها زيادة الواردات من السلع و الخدمات.<sup>3</sup>

## 2. تطور المديونية الخارجية بالجزائر و طريقة معالجتها:

لقد عرفت الجزائر مرحلة انتقالية تمتد من 1962، حيث تمت هذه المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الاشتراكي، خلال هذه الفترة وضع ما يسمى بالتسيير الذاتي، فتم تكوين مؤسسات عمومية، و تأميم عدة مؤسسات خاصة. وقد سيرت هذه المؤسسات العمومية من طرف مسؤولين معينين مركزيا، لم يكن لهم اتصال مباشر بميدان التسيير الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج، و عرف العرض عجز كبيرا، و أصبح يستورد من الخارج جزءا هام من الاحتياجات، فلجأت الجزائر إلى الاقتراض من أجل تمويل الواردات. و يمكن تقسيم تطور المديونية الخارجية بالجزائر إلى ثلاثة مراحل:

**أولا: المرحلة الأولى (1967- 1985):** لم تكن الديون الخارجية في الستينات تشمل إلا قروض الهيئة الفرنسية للتعاون الصناعي، و تضاف إليها بعض القروض الحكومية لبلدان المعسكر الشرقي، و قرضا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية منحه للجزائر في بداية السبعينات. و قد بلغ مخزون الديون الخارجية سنة 1971 حوالي 1260 مليون دولار أمريكي، و في سنة 1974 تم الحصول على أول قرض في السوق الدولية لرؤوس الأموال. و قد أدى الارتفاع المتزايد لحجم و أهداف الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة إلى توجه الحكومة نحو التمويل الخارجي، و ذلك بسبب عدم توفر التمويل الداخلي اللازم من أجل تغطية هذه الاستثمارات، كما لوحظ أن عملية الاستدانة الخارجية كانت تتم بصورة لامركزية، و عن طريق البنوك التجارية و المؤسسات العمومية، مع العلم أن هذه العمليات كانت تتطلب ترخيص مسبق من طرف البنك المركزي الجزائري الذي كان يرأس لجنة الاقتراض المكلفة بتنظيم عمليات الاستدانة الخارجية للمؤسسات العمومية و البنوك التجارية في الأسواق الدولية لرؤوس الأموال. و قد ساعدت الظروف الاقتصادية للجزائر من خلال ارتفاع نسبة ملاءتها المالية و قابليتها للسداد في الحصول على القروض الخارجية خلال هذه الفترة التي بدأ حجمها يزداد من سنة لأخرى. و تجدر الإشارة إلى أن أزمة النفط لسنتي 1973 - 1979 قد ساعدت على ارتفاع حجم المداخيل للدولة بالعملة الصعبة، بسبب الارتفاع الهام في سعر البرميل الواحد للنفط، و قد كانت هذه الفترة من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية

ابن الطاهر حسين، أزمة المديونية و برامج التصحيح الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، جوان 2009، ص 270، بتصرف.

<sup>2</sup> الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص 100، 101، بتصرف.

<sup>3</sup> ابن الطاهر حسين، مرجع سابق، ص 270

الخارجية تزايداً كبيراً حيث تضاعفت بمقدار 6 مرات ما بين (1973 - 1979) من 2.9 مليار دولار إلى 17.4 مليار دولار<sup>1</sup>

سرعان ما ارتفعت بعد ذلك إلى حوالي 20 مليار دولار في نهاية سنة 1985، ولكن هذه الديون لم تكن لتشكل خطراً أو حرجاً حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة. وفي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1980 - 1985 وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة اتجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية غير المناسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي والخارجي جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصاً في الفترة ما بين 1980 - 1985.<sup>2</sup>

**ثانياً: المرحلة الثانية (1986 - 1993):** تعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها الجزائر، والتي شهدت العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية حيث تميزت هذه الفترة بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة في السنوات 1986 . 1989 . 1990 . 1991، وبأزمة سياسية وأمنية حادة، فأدى ذلك إلى الارتفاع المستمر للديون الخارجية حيث انتقلت من 19,8 مليار دولار سنة 1985 إلى 25,7 مليار دولار سنة 1993. إن هذا الارتفاع في الديون الخارجية قابله انخفاض في إيرادات صادرات المحروقات حيث سجل إجمالي الصادرات انخفاضاً بـ 35% سنة 1986 مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه سنة 1985. كما أن فاتورة الواردات هي الأخرى كانت كبيرة نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة وارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة حيث تراوحت قيمة إجمالي الواردات بين 10,08 مليار دولار و 13,12 مليار دولار خلال نفس الفترة. ولقد سعت الحكومة منذ بداية الصدمة النفطية المعاكسة في عام 1986 حتى مارس 1994 إلى احتواء الواردات من خلال تطبيق قيود على التجارة والمدفوعات، ونتيجة لهذه السياسات كانت أحجام الواردات أقل بحوالي 19,28% في عام 1988 عنها في عام 1985.<sup>3</sup>

**ثالثاً: المرحلة الثالثة (1994 - 2005):** لقد باشرت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية و بصورة فعلية بداية من سنة 1994 بعدما اشتدت أزمة المديونية الخارجية و قد طبقت الجزائر نوعين من برامج الإصلاح الاقتصادي الأول يدعى ببرنامج الاستقرار يعرف باتفاق ستاند باي (أفريل 1994-مارس 1995) و الثاني يدعى ببرنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995 - مارس 1998) و ذلك خلال الفترة 1994/1998 و قد كان البرنامج مكملاً لبعضهما بحيث كنا يهدفان إلى تحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام قدره 3% سنة 1994 و 6% سنة 1996 و خفض معدل التضخم ليتقارب مع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين بالإضافة إلى خفض سعر الدينار للوصول به إلى قيمته الحقيقية و تحرير التجارة الداخلية و الخارجية، أيضاً نقص عجز الموازنة العامة إلى 0.3% كنسبة من الناتج الداخلي الخام و نقص نمو الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994<sup>4</sup> و قد سمحت هذه العملية بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة إجراء عملية إعادة تحويل الديون الخاصة مع نادي لندن، و عمليتي تحويل الديون العمومية التي أنجزت مع نادي باريس، إضافة إلى ذلك سمحت الإجراءات المواكبة لبرنامج التعديل الهيكلي بتعبئة موارد إضافية قدرت بـ 2.6 مليار دولار منحتها مؤسسات بروتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير )

و قد ارتفعت ما بين سنوات 1995 إلى 1996 بحيث انتقلت من 29.49 مليار دولار سنة 1994 إلى 33.65 مليار دولار سنة 1996 ثم عاودت الانخفاض وبشكل مستمر ابتداء من سنة 1997 إلى غاية سنة 2001 من 31.22 مليار دولار إلى 22.57 مليار دولار، وبعدها ارتفعت سنتي 2002 و 2003 لتصل إلى 23.35 مليار دولار في نهاية 2003، ثم عاودت الانخفاض مرة ثانية سنة 2004 لتصل إلى 21.82 مليار دولار ويفسر هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض في مخزون الديون الخارجية خلال هذه الفترة إلى أن تأجيل الاستحقاقات فيما

<sup>1</sup> احتحات محمد رضا، دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، [www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7f.doc](http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7f.doc)، 05 جانفي 2014

<sup>2</sup> الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص 96، 97

<sup>3</sup> حتحات محمد رضا، مرجع إلكتروني سابق.

<sup>4</sup> ابن الطاهر حسين، مرجع سابق، ص 273

يخص أصل الديون وبعض الفوائد يؤدي بطبيعة الحال إلى تضخم مخزون الديون، بالإضافة إلى التمويل الذي حصلت عليه الجزائر من مؤسسات بروتين وودز، هذا بالنسبة لفترة (1994 - 1996) إن الارتفاع الطفيف بين سنتي 2001-2002 و 2002 - 2003 يرجع أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو (20%)، وكذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضا غير مؤمنة من طرف الدولة، وهذا الارتفاع للأورو ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت بـ 1.9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003، و استمر الانخفاض وبشكل قياسي في مخزون الدين الخارجي في نهاية 2005 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي إلى حوالي 16.6 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 5.22 مليار دولار عما كان عنه في 2004، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ (23.9%) في مخزون الديون الخارجية للجزائر، وهو ما يعني أن حجم الدين الخارجي للجزائر بالقيمة الاسمية سنة 2005 أصبح يساوي تقريبا حجم الدين سنة 1983. هذا بالإضافة إلى التوقيع على مذكرة بين الجزائر وروسيا حول إلغاء الديون الروسية المترتبة على الجزائر والمقدرة بحوالي 4.7 مليار دولار بتاريخ 10 مارس 2006، وفي مقابل ذلك التزمت الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين، وتم الاتفاق على صفقة بقيمة 3.5 مليار دولار تقتنيها الجزائر من روسيا في شكل عتاد عسكري، وتعتبر هذه أكبر صفقة تبرمها الجزائر مع دائنيها فيما يخص ملفات تحويل المديونية.<sup>1</sup>

و تقدمت الجزائر لنادي باريس في منتصف شهر مارس 2006 بطلب رسمي لمناقشة التسديد المسبق لجزء من الديون و الذي يقدر بـ 8 مليار دولار، حيث أسفر الاجتماع الذي تم عقده بنادي باريس في 10 ماي 2006 عن نتائج إيجابية تمثلت في تسديد الجزائر مسبقا ما يعادل 6.54 مليار دولار في الفترة الممتدة بين جانفي و جوان 2006 منها 4.27 مليار دولار من الديون العمومية المستحقة لنادي باريس و 2.06 مليار دولار من الديون متعددة الأطراف. و في سنة 2007 أصبحت المديونية الخارجية الجزائرية لا تمثل سوى 3.6% من الناتج الداخلي الخام مقابل 34.2% سنة 2003 و 58.3% سنة 1999، ففي الفترة الممتدة بين 1985 و 2005 دفع البلد ما قيمته 117.9 مليار دولار منها حوالي 84 مليار دولار في تسديد أصل الدين، و 34 مليار دولار على سبيل الفوائد.<sup>2</sup>

## الخاتمة:

لقد شهدت الفترة من منتصف السبعينات تطورات هامة في المديونية الخارجية للدول النامية عامة والجزائر خاصة، حيث جعلت منها واحدة من أعقد المشاكل التي تتعرض لها هذه الاقتصاديات، و ذلك نظرا لتزايد حجمها و خدماتها بمعدلات مرتفعة. هذا وقد تبين أن هذا الوضع يعود إلى قسمين رئيسيين من الأسباب، الأول داخلي و الثاني خارجي.

عانت الجزائر من أزمة المديونية مثلها مثل العديد من البلدان النامية، فقد تحولت مديونيتها الخارجية إلى أزمة عندما كان سبب الاقتراض هو تمويل النشاطات غير الإنتاجية أو الاقتراض لتمويل عجز ميزان المدفوعات الناشئ عن أسباب دائمة أو الاستخدام غير الرشيد للاقتراض الخارجي، بالتالي فالأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية بالجزائر هي كغيرها من الأسباب التي دفعت باقي البلدان النامية إلى الاقتراض إلا أن الجزائر كانت من أولى الدول التي تخلصت من أزمتها هذه من خلال انتهاجها سياسات إصلاحية و إبرامها اتفاقيات مع مختلف الدول الدائنة.

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن ما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية بالدول النامية هو تذبذب أسعار النفط خلال فترة السبعينات و الثمانينات، بالتالي فإن السؤال الذي نطرحه في الأخير هو الآتي:

<sup>1</sup> تحتات محمد رضا، مرجع إلكتروني سابق.

<sup>2</sup> شاعة عبد القادر، المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة و الدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 4، 2010، ص 185 بتصرف.



• هل سيقود التدهور الحالي في أسعار النفط إلى أزمة مديونية خارجية بالجزائر في المستقبل القريب؟

قائمة المراجع:

- 1- فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 2- بن الطاهر حسين، أزمة المديونية و برامج التصحيح الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، العدد 31، جوان 2009.
- 3- الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية بالجزائر أسبابها و آثارها، مجلة العلوم دار الهدى، عين مليلة، العدد 12، ديسمبر 1999.
- 4- عبيدلي العبيدلي، أسباب و تاريخ ارتفاع أسعار النفط، جريدة بحرينية، العدد 1723، 26 ماي 2007.
- 5- عيسى محمّد الغزالي، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 30، 2004.
- 6- شاعة عبد القادر، المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة و الدفع المسبق مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 4، 2010.
- 7- حتحات محمد رضا، دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، [www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7f.doc](http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7f.doc)، 05 جانفي 2014.